



بروفسور جاسم عجاجة

الأعمال إن من خلال القوانين أو من خلال التحفيز الضريبي، مع تفضيل واضح للشركات الصناعية والزراعية على حساب قطاع الخدمات. لكن في ظل الأوضاع الراهنة كيف يمكن للحكومة القيام بتحفييزات؟ في الواقع، الوقت اليوم هو أكثر وقت مناسب للقيام بالتحفييزات وتنظيم سوق العمالة، فالأجور إنخفضت في القطاع الخاص ما يزيد عن ١٤٠٪! هذا الإنخفاض ونسبة البطالة المرتفعة تحل مشكلة الكلفة على الشركات التي يبقى عليها الإنخراط في القطاعات الإنتاجية إن الزراعية أو الصناعية.

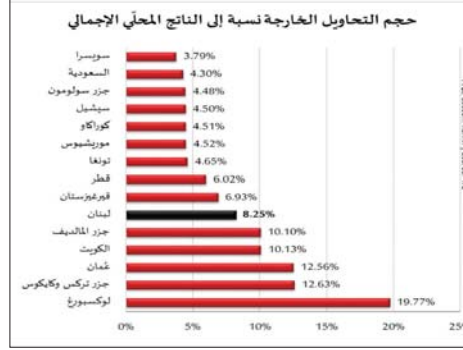
وهنا يتوجب القول أن السوق الداخلي موجود ولا يحتاج أي تحفييزات إذ يكفي فرض عدد من السياسات الحمائية على المواد الغذائية المستوردة والتي لها مثل في لبنان، لكي تُسجل الشركة أرباحاً ما بدتها بالإنتاج.

إن الإرادة السياسية هي عنصر أساسي في هذه العملية خصوصاً أن الظروف سانحة اليوم للقيام بهذه الخطوات. ونأمل من الحكومة العتيدة أن تعتمد إلى القيام بالخطوات الآتية الذكر لأنها تُشكل شرط أساسي لتحويل إقتصاد لبنان من إقتصاد ريعي بامتياز إلى إقتصاد منتج يكفي قسماً كبيراً من حاجة مواطنيه على الصعيد الغذائي أقله.

لبنان في المرتبة السادسة عالمياً من ناحية خروج التحويلات

يعني أن القدرة الشرائية هذه تذهب بنسبة غير قليلة إلى الخارج إن عبر تحويل العاملين الأجانب في لبنان إلى الخارج أو من خلال الإستيراد. بالطبع هذا الواقع لا يُمكن أن يستمر على ما هو عليه وبالتالي هناك تضحية في أحد الأمكنة يجب القيام بها. هذه التضحية تفرض، بغياب دخول دولارات إلى لبنان، خفض العمالة الأجنبية في لبنان من خلال تطبيق القوانين بشكل صارم. تطبيق القوانين يعني بكل بساطة التأكد أن هناك يداً عاملة لبنانية قادرة على القيام بالعمل وفي حال النفي، وضع رسوم إضافية على هذه العمالة قبل إعطاء أية رخصة مهما كان نوعها. على هذا الصعيد، يتوجب على المكتب الوطني للإستخدام فرض إعلان فرص العمل على الشركات تحت طائلة تسطير محضر ضبط بحقها وملاحقة كل العمالة غير الشرعية.

أيضاً من بين الإجراءات الواجب إتخاذها، فرض كوتا من كتلة الأجور في الشركات (٢٣٪) بهدف تدريب العمال لديها وهو ما يسمح بزيادة حظوظ العامل اللبناني في إيجاد فرصة عمل في حال تم صرفه من عمله. إلا أن كل هذا لا يُمكن أن يتم في ظل ظروف غير ملائمة لعمل الشركات وتحفيز الإستثمارات. من هذا المنطلق يتوجب على الحكومة تحسين مناخ



-تُشير أرقام البنك الدولي إلى لبنان يحتل المرتبة السادسة عالمية في حجم تحويل العاملين فيه إلى الخارج نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مع ٤,٤٦ مليارات دولار سنوياً مقارنة بـ ٧,١ مليارات دولار أميركي لتحويلات المُغتربين اللبنانيين (أرقام العام ٢٠١٨). ويُساهم هذا الرقم الكبير بضرب ميزان المدفوعات حيث أن عجز هذا الميزان وصل إلى ٤,٨٢ مليارات دولار أميركي أي ما يوازي عجز ميزان المدفوعات آنذاك.

أرقام العمالة الأجنبية في لبنان مُخيفة!!! أكثر من ٩٠٠ ألف عامل سوري، ٣٠٠ ألف عاملة منزلية، ١٠٠ ألف عامل مصري، وما يزيد عن ٦٠ ألف عامل فلسطيني... وكل هذه العمالة هي عمالة غير مُرخصة بإستثناء العمالة المنزلية التي تخضع لرقابة الأمن العام بشكل كبير.

في الواقع أرقام تحويل العاملين الأجانب في لبنان إلى الخارج والتي قدرها البنك الدولي بـ ٤,٤٦ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٨، لا تعكس الواقع على الأرض نظراً إلى أن قسم لا يُستهان به من الأموال يتم نقلها عبر الحدود باليد وتصل في بعض الأحيان (بحسب تصريح أحد العمال المصريين) إلى ٥٠ ألف دولار أميركي في السفارة الواحدة! أيضاً لا يُمكن معرفة قيمة تحويل العمال السوريين إلى سوريا نظراً إلى أن معظمهم يتم باليد. وهذا يفرض أن الرقم الذي قدره البنك الدولي بعيد كل البعد عن الحقيقة وقد تكون الأرقام الحقيقية أكثر مِرّة ونصف المرة مما هو مُعلن.

الحجج الرئيسية التي يستخدمها اللبناني لتوظيف العمالة الأجنبية تتمحور حول ثلاث نقاط: عدم قبول اللبناني بالقيام ببعض الأعمال، كلفة اليد العاملة الأجنبية، وإمكانية طرد هذه العمالة في أي ساعة خصوصاً أن اللبنانيين يتعمدون حرمانهم من حقوقهم التي ينص عليها القانون. هذا الأمر يطرح اللحل الواضح الذي يعيش فيه لبنان، إذ أن القدرة الشرائية للمواطن اللبناني والتي تسمح له باستقطاب العمالة الأجنبية، لا يُواكبها ضخ أموال في الماكينة الإقتصادية. فالعمالة الأجنبية يتم إستخدامها بشكل أساسي في قطاع الخدمات ويتم تحويل القسم الأكبر منها إلى الخارج. وفي المقابل يستورد المواطن اللبناني قسم كبير من إستهلاكه ما

وزير البيئة يطلق حملة توعوية حول الفرز من المصدر

أحد أقدم على هكذا أمر عليه أن يتقدم بشكوى إلى الشركات والبلديات، والمواطن شريك أساسي في الفرز». وعن تأمين الحاويات، قال «الشركات مسؤولة عن تأمين هذه الحاويات في البلديات المنضمة إلى مشروع «رامكو» و«سيتي بلو»، أما البلديات التي لم تضم بحسب القانون الذي يجيز لها عدم الانضمام ستكون هي المسؤولة عن تأمينها، وقد تحملت وزارة الداخلية مسؤولياتها وصدر تعميم في ٢٥ أيلول الماضي بناء على قرار مجلس الوزراء من الوزيرة ربا الحسن ثم صدر كتاب تذكيري من قبلنا في ٨/١٠/٢٠٢٠ لكل البلديات. أما تلك التي هي خارج جبل لبنان فهناك العديد منها بدأ الفرز».

انفراج أزمة الأجهزة الطبية

تبلغ تجمع مستوردي الأجهزة والمستلزمات الطبية امس من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة انه قرر تعديل القرار رقم ١٣١٥٢ بما يخص المستلزمات الطبية لجهة نسب القطع بالعملة الأجنبية من ٥٠/٥٠ الى ٨٥/١٥ من أجل تسهيل استيراد المستلزمات الطبية وحل المشكلة الحالية. واعتبر التجمع ان هذه الخطوة إيجابية جدا وعملية، كما وشكر كل من ساهم باتخاذ هذا القرار الذي يعطي الأمل لانهاء الكارثة الصحية.

أطلق وزير البيئة في حكومة تصريف الأعمال فادي جريصاتي حملة توعية على «فرز النفايات من المصدر»، بالإضافة إلى الخطة التنفيذية لبيروت وجبل لبنان.

وأكد في مؤتمر صحافي في مكتبته في حضور ممثلين عن شركتي «رامكو» و«سيتي بلو» وفريق عمل وزارة البيئة أن «الفرز من المصدر صدر في المرسوم ٥٦٠٥ الذي عملنا عليه منذ فترة طويلة وصدر في خارطة الطريق التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٢٧ آب الفائت، وهكذا بات الفرز قانوناً أي أنه واجب على كل شخص».

وأضاف: «نطلق اليوم حملة إعلانية وحملة تنفيذية على الأرض بإدارة شركتي «رامكو» و«سيتي بلو» الموزعتين بين كسروان والمخن ونصف بيروت وعاليه والشوف وبعيدا والضاحية الجنوبية، وبدأت ترون الحاويات على الطرق بالألوان التي أطلقتها وزارة البيئة وهي الاحمر والاخضر والرمادي. وفريق العمل في وزارة البيئة تابع على مدى أشهر الموضوع وهو حاليا في اطار خلية مع وزارة الداخلية ومجلس الأمان والاعمار لأن هذا المشروع ليس مجرد قرار بل هو حملة ستستغرق وقتا طويلا. معتبرا «أنا في زمن الثورة نحن بحاجة إلى ثورة على أنفسنا لتغيير عاداتنا في التعامل مع موضوع النفايات».

ولفت إلى أن «خلط النفايات ممنوع، ومن يرى

أصحاب الأفران يلوحون بعدم الاستثمار في تأمين الرغيف

واشاروا الى ان «اصحاب المطاحن ابلغونا ان هناك زيادة ثانية سيتم احتسابها لاحقا، خصوصا في ما يتعلق بنسبة ال ١٥ بالدولار الاميري، وهم بانتظار رد وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الاعمال منصور بطيش على مطالبهم في هذا الموضوع».

وإذ حذروا من «خطورة ما يجري في هذا القطاع، خصوصا انه لا يمكن تحميل اصحاب الافران والمخابز هذه الزيادة، وبالتالي لا يجوز ان يتحملها المواطن»، دعوا «الجهات المسؤولة والمعنية الى اتخاذ الخطوات الاليلة الى رفع الغبن عن القطاع وعن المستهلك، والعمل على دعم هذه السلعة الاساسية لقوت الشعب».

واكد النقباء أن «الوزير بطيش تقدم بطلب الى الامانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء يتعلق باستيراد القمح او دعم الطحين والغاء ال ١٥ بالدولار الاميري على استيراد القمح، وهو طلب مهلة ٤٨ ساعة ليحصل على الرد المطلوب. لذلك نهيى بأصحاب المطاحن التريث في زيادة الاسعار ريثما يحصل وزير الاقتصاد على الرد المطلوب. وفي حال عدم اتخاذ القرار اللازم في هذا الشأن، نعلن عدم قدرة اصحاب المخابز والافران على الاستمرار بتأمين الرغيف في ظل الظروف الاقتصادية المستجدة الصعبة».

ولفتوا الى انهم سيدعون «الجمعية العمومية الى الانتقاد الاسبوع المقبل للبحث في التطورات المستجدة».

عقد رؤساء نقابات أصحاب المخابز والافران اجتماعا استثنائيا في حضور النقباء: رياض السيد، علي ابراهيم، انطون سيف، طارق المير وركيا العرب، بحثوا فيه الواقع الصعب الذي يمر به قطاع صناعة الرغيف في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد والتقلبات الحادة لسعر صرف الدولار الاميري. وشكا النقباء من «تدبير جديد وفوري في سعر مادة المازوت الذي يفرض تأمين ١٥٪ من القيمة الاجمالية التي يدفعها صاحب الفرن بالدولار الاميري، اضافة الى ارتفاع سعر طن الطحين من ٥٦٥ الى ٥٩٥ الف ليرة لبنانية يضاف اليه كلفة النقل البالغة ٢٥ الف ليرة لطن الواحد. علما ان اصحاب المطاحن رفعوا الاسعار خلال الشهرين الماضيين ثلاث مرات على الرغم من توفر كميات القمح المخزنة لديهم».

تديد مهل ضرائبية

أصدر وزير المالية في حكومة تصريف الاعمال علي حسن خليل قراراً مدد موجه لغاية ٢٧-١٠-٢٠٢٠ ضمناً مهلة تقديم التصاريح للضريبة على القيمة المضافة عن الفصل الرابع من سنة ٢٠١٩ وتأديبة الضريبة على القيمة المضافة الناتجة عنها، وكذلك تقديم بيانات وطلبات الاسترداد السنوية بما فيها تلك العائدة للعمليات المعفاة وفقاً للمادة ٥٩ من القانون عن العام ٢٠١٩.